

تقييم أثر تعامل المصارف الإسلامية الماليزية بالتورق على سيولتها، اعتمادا على مؤشرات السيولة
دراسة تحليلية مقارنة 2016-2008م

"Assessing the Impact of Malaysian Islamic Banks' Engagement in Tawarruq on Their Liquidity: A
Comparative Analytical Study from 2008 to 2016."

معاندي أمينة

بن عامر زين الدين¹

مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة قسنطينة 2-
الجزائر

مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة قسنطينة 2-
الجزائر

amina.maandi@univ-constantine2.dz

zineddine.benameur@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 2026/05/31

تاريخ القبول: 2026/04/26

تاريخ الإستلام: 2026/02/18

ملخص:

حاولت هذه الدراسة تقييم الأثر الذي أحدثته تعامل المصارف الإسلامية الماليزية بالتورق على سيولتها اعتمادا على مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول ومؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع ومؤشر السيولة العامة، وبمقارنة وتحليل نسب السيولة التي حققتها المصارف الإسلامية الماليزية التي تتعامل بالتورق مع نسب سيولة المصارف التي لا تتعامل به في الفترة الممتدة ما بين 2016-2008م.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن للتعامل بالتورق أثر إيجابي نسبي على سيولة المصارف الإسلامية الماليزية فقد ساهم في تحسين نتائج مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع ونتائج مؤشر السيولة العامة لدى هذه المصارف، وقد بينت الدراسة أيضا أن هناك عوامل أخرى غير التورق أثرت في توجهات السيولة لدى جميع المصارف الإسلامية الماليزية سواء التي تعاملت بالتورق أو التي لم تتعامل به وهو ما جعلنا نقبل فرضيات الدراسة بشكل جزئي فقط.
الكلمات المفتاحية: التورق، السيولة، مؤشرات السيولة، المصارف الإسلامية، المصارف الماليزية.
تصنيف JEL: G00، G21، O53.

Abstract:

"This study aimed to assess the impact of Malaysian Islamic banks' engagement in Tawarruq on their liquidity, based on indicators such as the ratio of highly liquid cash assets to total assets, the ratio of highly liquid cash assets to total deposits, and the general liquidity ratio. The study compares and analyzes the liquidity ratios achieved by Malaysian Islamic banks engaging in Tawarruq with those of banks that do not engage in such transactions, over the period from 2008 to 2016.

The results of this study indicate that Tawarruq transactions had a relatively positive effect on the liquidity of Malaysian Islamic banks. It contributed to improvements in both the ratio of highly liquid cash assets to total deposits and the general liquidity ratio of these banks. Furthermore, the study revealed that other factors, in addition to Tawarruq, influenced the liquidity trends of all Malaysian Islamic banks, regardless of whether they engaged in Tawarruq transactions or not. This led to the partial acceptance of the study's hypotheses."

Keywords: Tawarruq ; Liquidité ; Indicateurs de liquidité ; Banques islamiques ; Banques malaisiennes.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعد إدارة السيولة في المصارف الإسلامية من القضايا المعقدة وذلك بالنظر إلى خصوصية طبيعة هذه المصارف وأنشطتها، إضافة إلى طبيعة البيئة التي تعمل فيها، وفي هذا السياق سعت المصارف الإسلامية المالية إلى تطوير أدواتها والبحث عن حلول فعالة لإدارة السيولة من جهة، وتقديم خدمات مصرفية تنافسية لعملائها من جهة أخرى، وقد أدى هذا التوجه إلى اعتماد بعض هذه المصارف على أداة التورق في أنشطتها خلال سنتي 2007-2008م، ثم تزايد استخدامها لاحقا، لا سيما بعد إنشاء ماليزيا لسوق السلع المالية المتخصصة في معاملات التورق سنة 2009م، وبحلول سنة 2016م بلغ عدد المصارف الإسلامية المالية التي تعتمد التورق تسعة مصارف من أصل ستة عشر مصرفا إسلاميا، وذلك من خلال منتجات متعددة كان أبرزها وأكثرها تداولاً زيت النخيل، وانطلاقا من ذلك تبرز إشكالية هذا البحث فإلى أي مدى ساهم تعامل المصارف الإسلامية المالية بالتورق في تحسين إدارة سيولتها؟

1.1 التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما هو التورق؟ وماهي الطريقة العملية لإدارة السيولة عن طريق هذه الأداة؟
- ✓ هل يمكن أن تكون المصارف الإسلامية المالية التي تعتمد على التورق أقل عرضة لخطر السيولة وفق مؤشرات السيولة المختارة للدراسة؟
- ✓ هل هنا فروق إحصائية في قيم مؤشرات السيولة الثلاث المعتمد عليها لدى المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق مقارنة بالتي لا تتعامل به؟

2.1 الفرضيات:

- ✓ إن وضعية السيولة لدى المصارف الإسلامية التي تتعامل بالتورق أفضل من وضعية السيولة لدى المصارف التي لا تتعامل به وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول؛
- ✓ إن وضعية السيولة لدى المصارف الإسلامية التي تتعامل بالتورق أفضل من وضعية السيولة لدى المصارف التي لا تتعامل به وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع؛
- ✓ إن وضعية السيولة لدى المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق أفضل من وضعية السيولة لدى المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق وفق ومؤشر السيولة العامة.

3.1 أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعريف بأداة التورق وبيان مفهومها وآلياتها العملية، ودورها في إدارة السيولة داخل المصارف الإسلامية؛
- ✓ تحليل واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المالية، مع التركيز على المصارف التي تعتمد أداة التورق في أنشطتها المصرفية؛
- ✓ قياس أثر استخدام التورق على وضعية السيولة في المصارف الإسلامية المالية، وذلك بالاعتماد على مؤشرات السيولة المختارة للدراسة؛
- ✓ المقارنة بين وضعية السيولة في المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق وتلك التي لا تتعامل به، من خلال تحليل الفروق في قيم مؤشرات السيولة الثلاث المعتمدة؛
- ✓ اختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمدى تفوق وضعية السيولة لدى المصارف الإسلامية المالية التي تعتمد التورق مقارنة بغيرها.

4.1 منهجية ومؤشرات الدراسة:

للقيام بهذه الدراسة وللإجابة على الإشكالية وعلى التساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع إدارة السيولة من قبل المصارف الإسلامية المالية بالاعتماد على أداة التورق، ثم تحليل المعطيات المجمعة من التقارير

1.5.1 الدراسات السابقة حول إدارة سيولة المصارف الإسلامية:

✓ دراسة حكيم براضية: 2010-2011م:

2.5.1 الدراسات التي تناولت موضوع التورق:

وهذه الدراسة عبارة عن كتاب صدر عن دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، في طبعته الأولى، تحت عنوان، حقيقة بيع التورق الفقهي والتورق المصرفي، وهدف هذه الدراسة هو الإجابة على سؤال مفاده هل التورق المصرفي هو نفسه الفردي لتبيين حقيقة المعاملتين والفرق بينهما وتحديد شرعيتها.

حسب حدود اطلاعنا فإننا لم نجد دراسة اهتمت بالتورق كأداة لإدارة سيولة المصارف الإسلامية، رغم كون إدخال التورق لعمل المصارف الإسلامية أساسا كان لهذا الغرض -المساهمة في إدارة السيولة-بالإضافة لتوفير عوائد مجزية نظير التعامل به، وهذا الذي شجعنا على القيام بهذا البحث، وكانت بذلك دراستنا هذه سدا لهذا النقص.

1.2 التورق كأداة لإدارة السيولة:

1.1.2 مفاهيم عامة حول التورق بمختلف أنواعه.

1.1.1.2 تعريف التورق لغة:

والورق بكسر الراء هي الفضة وقد جاء في القرآن الكريم "وكلك
بعضهم ليشاء ولوليههم قال قائل منيهم كم ليشم قالوا ليشا
يوماً أو بعض يوم قالوا عريكم علم بما ليشم فليفتوا لحكم بوقركم هذه إل إل
ولسطل ولا شعوبن بكم أحنا" (القرآن الكريم، صفحة 295).

2.1.1.2 تعريف التورق اصطلاحا:

"هو شراء سلعة بثمن مؤجل لغير الانتفاع بها، ثم بيعها لطرف آخر غير البائع الأول نقدا للحصول على السيولة" (أو صيف لخضر وفرحاتي لويزة، 2021، صفحة 2) وهذا النوع من التورق هو ما يعرف بالتورق الفردي لأن للتورق نوعين آخرين هما التورق المصر في المنظم والتورق العكسي نبيهما فيما يلي:

"تنطبق صورة التورق المصرفي المنظم مع التورق الفردي إلا أنه في التورق المصرفي يوجد تفاهم مسبق بين البائع والمتورق على المعاملة حيث لا يقصد الطرفان السلعة وإنما حصول المتورق على النقد ثم رده نسيئة مع زيادة" (عبد العالي احميداني، 2024، صفحة 4) وسي مصرفي لأنه أدخل لعمل المصارف ومنظم لأن المصرف ينظم عملية التورق بمختلف مراحلها.

والتورق العكسي هو "توكيل العميل للمصرف في شراء سلعة محددة وتسليم العميل للمصرف الثمن حاضرا ليقوم فيما بعد المصرف بشراء السلعة من العميل بثمان مؤجل وبهامش ربح يجري الاتفاق عليه" (يمينة بلحية وبن حدو أمينة، 2022، صفحة 3)

3.1.2 إدارة سيولة المصرف عن طريق التورق:

1.3.1.2 إدارة فائض السيولة عن طريق التورق المصرفي:

لستطيع المصارف الإسلامية إدارة سيولتها بالاعتماد على التورق تتبع الخطوات التالية: (بن عامر زين الدين وبعبدلي أحلام، 2017، الصفحات 105-106)

- ✓ في الخطوة الأولى يطلب الزبون من المصرف الحصول على التمويل عن طريق أداة التورق؛
 - ✓ يوقع الزبون مع المصرف على عقد تحدد فيه طبيعة السلعة المراد شرائها وكل ما تعلق بسعرها وخصائصها مع تعهد الزبون بشراء هذه السلعة في حال وفرها له المصرف؛
 - ✓ يوكل الزبون المصرف بإعادة بيع السلعة التي تم شرائها؛
 - ✓ يقوم المصرف بشراء السلعة المتفق عليها وبيعها للزبون مرابحة ثم بيع السلعة مرة أخرى لطرق آخر نقدا؛
 - ✓ يقوم المصرف بصبب قيمة السلعة في حساب العميل والذي يقوم فيما بعد بدفع أقساطها حسب الاتفاق؛
- #### 2.3.1.2 إدارة عجز السيولة عن طريق التورق العكسي:

من خلال الخطوات الموالية سنبين الخطوات العملية التي من خلالها يحصل المصرف الإسلامي العاجز على السيولة أو التمويل اللازم، اعتمادا على ما يسمى بمقلوب التورق أو التورق العكسي: (بن عامر زين الدين وبعبدلي أحلام، 2017، صفحة 107)

- ✓ يقوم العميل بإيداع مبلغ لدى المصرف الإسلامي لاستثماره؛
- ✓ يشتري المصرف سلعة لصالح العميل بقيمة وديعته بمقتضى وكالة وقع عليها العميل؛
- ✓ يشتري المصرف السلعة من العميل لأنها ملك للعميل بثمان أجل وبسعر أكبر من سعر الشراء الأول؛
- ✓ يعيد المصرف بيع السلعة لطرف آخر غير الباع الأول حالا ونقدا ثم يدفع المصرف أقساطا للعميل صاحب الوديعة؛

2.2 المصارف الإسلامية الماليزية ومدى اعتمادها على التورق:

1.2.2 نشأة المصارف الإسلامية الماليزية:

- بدأت بوادر العمل المصرفي الإسلامي الماليزي تظهر للعيان في مطلع الثمانينات، وذلك وفق التفصيل التالي:
- ✓ في سنة 1981م تم تأسيس هيئة عامة من قبل الحكومة الماليزية تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية إنشاء مصارف إسلامية ماليزية، وقد كانت النتائج المتوصل إليها والتي تم رفعها للحكومة الماليزية إيجابية، حيث أوصت الهيئة بضرورة وضع قانون لعمل المصارف الإسلامية (إبتسام ساعد ورايح خوني، 2017، صفحة 2)؛
 - ✓ في سنة 1983م تم وضع قانون العمل المصرفي الإسلامي بماليزيا بالفعل، وبموجبه أعطي لبنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) سلطة الإشراف على المصارف الإسلامية (بن حناشي زليخة وشطبي محمد مريم، 2015، صفحة 5)، ويسمح هذا القانون للمصارف الإسلامية بممارسة جميع الأنشطة المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، بدءا بأنشطة مصارف التجزئة وصولا للأنشطة المصرفية الاستثمارية الأكثر تعقيدا (عثمان ظهير وسعد السهي، 2025، صفحة 2)؛

- ✓ في سنة 1983م أيضا ظهر أول مصرف إسلامي ماليزي تحت اسم بنك إسلام ماليزيا، برأس مال قدره 500 مليون رنجت ماليزي والمدفوع منه 100 مليون رنجت ماليزي، وتعود ملكيته للحكومة الماليزية بنسبة 30 بالمائة و55 بالمائة للهيئات

الشبه حكومية و15 بالمائة للقطاع الخاص (بن حناشي زليخة وشطبي محمد مريم، 2015، صفحة 5)، وقد حقق مصرف إسلام ماليزيا نتائج إيجابية جعلت الحكومة الماليزية تفكر في جعل ماليزيا مركزا عالميا للصيرفة الإسلامية؛

✓ سنة 1993م قام البنك المركزي الماليزي بتشجيع المصارف التقليدية العاملة في ماليزيا على تقديم خدمات مصرفية إسلامية جنباً إلى جنب مع خدماتها الأصلية (خدمات الصيرفة التقليدية)، وفق نظام سعي بنظام المصرفية الإسلامية أو نظام النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، وقد استجاب حوالي 24 مصرفاً تقليدياً وبدؤوا بتقديم الخدمات المالية الإسلامية من خلال فروعهم والتي بلغ عددها 1663 فرع، والهدف من هذا النظام هو التعريف بالمنتجات الإسلامية ونشرها في أقصر وقت ممكن؛

✓ في سنة 1999م سمحت الحكومة الماليزية بإنشاء مصرف إسلامي ثاني في البلاد أخذ اسم بنك معاملات ماليزيا برهاد؛

✓ وفي سنة 2001م وضع بنك نيجارا ماليزيا مخططاً لتحويل المصارف التقليدية ذات الفروع الإسلامية إلى مصارف إسلامية بالكامل (إبتسام ساعد ورايح خوني، 2017، صفحة 5)؛

✓ في سنة 2004م أعطيت ماليزيا رخصاً للمصارف الإسلامية الأجنبية بفتح فروعها في البلاد، وكان مصرف الراجحي وبيت التمويل الكويتي سباقين في ذلك؛

✓ وفي سنة 2009م تم تعديل قانون المصارف الإسلامية للمساهمة في تعزيز قوة ومكانة المصارف الإسلامية العاملة بماليزيا، في ظل منافستها للمصارف التقليدية وفق النظام المصرفي المزدوج؛

✓ في سنة 2016م بلغ عدد المصارف بماليزيا 16 مصرفاً إسلامياً 9 منها أجنبية و7 محلية بالإضافة إلى 27 مصرفاً تقليدياً (عبد الله بن عبد العزيز المعجل، 2015، صفحة 36).

2.2.2 واقع تعامل المصارف الإسلامية الماليزية بالتورق:

من خلال الاطلاع على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الماليزية لاحظنا أنها منقسمة إلى قسمين رئيسيين من حيث التعامل بالتورق فنجد:

1.2.2.2 مصارف لم تتعامل بالتورق إطلاقاً: وعدد هذه المصارف سبعة وهي كالآتي:

- ✓ ambank islamic berhad;
- ✓ cimb islamic bank berhad;
- ✓ hsbc amanah malaysia berhad;
- ✓ maybank islamic berhad;
- ✓ al rajhi banking & investment corporation (malaysia) berhad;
- ✓ public islamic bank berhad;
- ✓ rhb islamic bank berhad.

2.2.2.2 مصارف تتعامل بالتورق: وعدد هذه المصارف تسعة، منها أربعة مصارف تتعامل به منذ سنة 2008م إلى غاية 2016م أي طيلة فترة الدراسة، ومصرف تعامل بالتورق خلال سنوات 2013-2016، بينما الأربع مصارف المتبقية تعاملت به خلال سنتين 2015-2016م فقط وذلك وفق التفصيل التالي:

- ✓ affin islamic bank berhad;
- ✓ hong leong islamic bank berhad;
- ✓ standard chartered saadiq berhad;
- ✓ alliance islamic bank berhad;
- ✓ ocbc al-amin bank berhad;
- ✓ bank muamalat malaysia berhad;

تقييم أثر تعامل المصارف الإسلامية الماليزية بالتورق على سيولتها، اعتمادا على مؤشرات السيولة

- ✓ kuwait finance house (malaysia) berhad;
- ✓ asian finance bank berhad.

والجدول الموالي يبين تزايد أعداد المصارف الإسلامية التي تتعامل بالتورق:

الجدول رقم (1): تزايد أعداد المصارف الإسلامية الماليزية التي تتعامل بالتورق مع مرور الزمن.

السنة.	عدد المصارف
2007	مصرفين
2008	3 مصارف
2009	4 مصارف
2013	5 مصارف
2015	9 مصارف

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مجمعة من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الماليزية.

3.2.2 سوق السلع الماليزية المختصة في التعامل بالتورق (bursa suq al sila):

سوق السلع الماليزية أو سوق السلع الأساسية هي منصة متخصصة في شراء وبيع مجموعة من السلع بغرض توفير التمويل اللازم للعاجز وإدارة سيولة المصارف الإسلامية، بدأ العمل في سوق السلع الماليزية بالتورق في 17 أوت 2009 م، حيث أنشأت بتعاون كل من البنك المركزي الماليزي، بورصة ماليزيا المحدودة، مركز المالية العالمية، هيئة الأوراق المالية الماليزية بالإضافة لدعم من وزارة الزراعة والصناعة، وكانت تعرف هذه السوق من قبل ببيت المراجحات السلعية.

كما تعتبر أول منصة الكترونية عالمية للاستثمار في السلع الأساسية، لتقديم تمويل إسلامي لطالبيه سواء للمصارف الإسلامية نفسها أو لعملائها، والتداول والتسليم يكون على منتج زيت النخيل والذي تعمل السوق على نقل ملكيته للمشتري، وتتعامل في هذه السوق العشرات من المصارف المحلية والأجنبية المسجلة، لتكون بديلا عن بورصة لندن للمعادن التي واجهتها انتقادات شرعية كبيرة نظرا للصورية في عملياتها (بن عوالي محمد الشريف وعزمان محمد نور ، 2015، الصفحات 14-15)، فأهم الانتقادات الموجهة لبورصة لندن للمعادن هي انعدام النقل الحقيقي للسلع، وأنها سوق للتحوط وتبادل المخاطر (سعيد بوهراوة وأكرم لال الدين، 2015، صفحة 10).

وإن أهم اختلاف للعمل في سوق السلع الماليزية عن بورصة لندن للمعادن هو غياب السماسرة في ظل وجود محرك آلي للتجارة والمقاصة، والسلعة التي تباع لا ترجع للبائع الأول بالضرورة لأن إعادة بيع السلع للمنتجين تكون بطريقة عشوائية (سعيد بوهراوة وأكرم لال الدين، 2015، صفحة 19)، هذا على الأقل من الناحية النظرية لأنه من الناحية العملية يمكن أن ترجع السلعة للبائع الأول وبالتالي تخلق مشاكل شرعية.

4.2.2 مراحل تداول زيت النخيل في سوق السلع الماليزية:

ولتوضيح ما قلناه عن الخلل في سوق السلع الماليزية خاصة إمكانية رجوعها للبائع الأول نورد مراحل تداول زيت النخيل في بورصة ماليزيا باختصار: (بن عوالي محمد الشريف وعزمان محمد نور ، 2015، صفحة 17)،

✓ يطلب العميل من مصرفه المسجل في بوصة سوق السلع الماليزية تمويله عن طريق التورق، فيشتري المصرف زيت النخيل من أحد الموردين الموجودين على الموقع الإلكتروني للبوصة، والدفع يكون عاجلا، وتنتقل ملكية هذه السلعة للمصرف وتسجلها البورصة؛

✓ يبيع المصرف السلعة للعميل المتورق إلى أجل ويضمن أعلى من ثمن الشراء وتنتقل ملكيتها له، وإن شاء استلمها أو وكي المصرف بإعادة بيعها وهذا الذي سيحصل؛

✓ يوكل العميل المصرف بإعادة بيع السلعة نيابة عنه بثمن حال وصب هذا الثمن في حسابه؛

✓ يبيع المصرف السلعة للبورصة والتي تعرضها للبيع فيشتريها أحد الموردين بطريقة عشوائية، وقد يصادف أن يشتريها المورد الأول أو بائع السلعة الأول.

3. الجانب التطبيقي.

1.3 مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول.

1.1.3 التعريف بالمؤشر وكيفية حسابه:

من الناحية النظرية يساعدنا هذا المؤشر في معرفة الأهمية النسبية للأصول السائلة مقارنة بإجمالي الأصول ومعرفة وضعية السيولة في المصرف، حيث يشير ارتفاع نسب هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية، سواء الموجودة في الصندوق أو لدى المصارف لمواجهة الالتزامات المختلفة (رجاء رشيد عبد الستار، 2012، صفحة 12).

والنسبة المعيارية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول في أدبيات الفكر المالي تتراوح ما بين 20 و30 بالمائة.

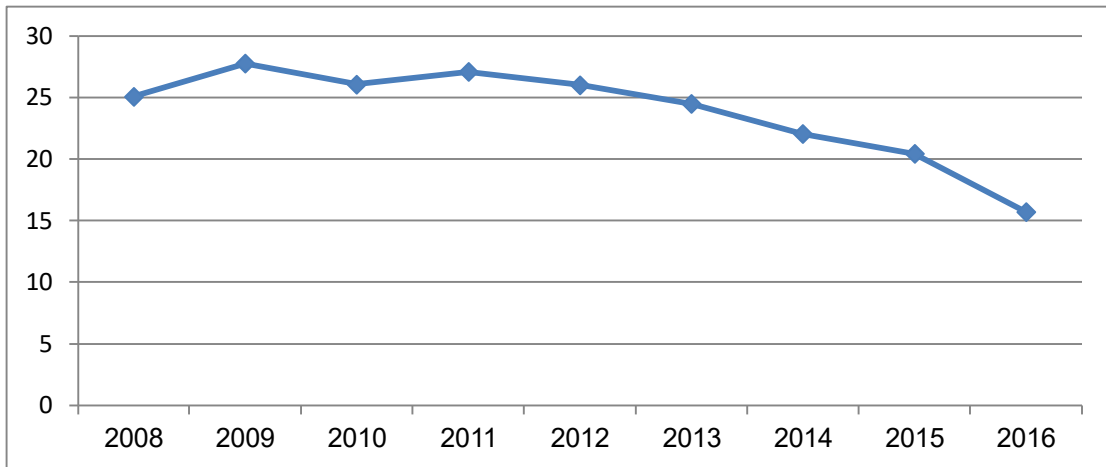
2.1.3 مدخل لبداية التحليل:

توصلنا إلى أن المعدل المعياري المحسوب لنسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول، للمصارف الإسلامية الماليزية الستة عشر مجتمعة في الفترة الممتدة ما بين 2008-2016م قد بلغ 31.76 بالمائة، وقد بلغ المعدل العام للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية التسعة التي تتعامل بالتورق خلال فترة الدراسة 39.67 بالمائة، بينما المعدل العام لهذا المؤشر للمصارف الإسلامية الماليزية السبعة التي لا تتعامل بالتورق خلال نفس الفترة قد بلغ 23.85 بالمائة.

فالملاحظة الأولى التي يمكن الإشارة إليها أن المعدل العام للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول الذي حققته المصارف الإسلامية الماليزية التي لا تتعامل بالتورق كان أفضل من المعدل الذي حققته المصارف الإسلامية الماليزية التي تتعامل بالتورق، لوقوعه في مجال النسبة المعيارية 20-30 بالمائة، عكس المعدل الذي حققته المصارف التي تتعامل بالتورق والذي كان أكبر من النسبة المعيارية.

3.1.3 تحليل النتائج التي حققتها المصارف التي لا تتعامل بالتورق وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول:

لتحليل النتائج التي حققتها المصارف الإسلامية الماليزية التي لا تتعامل بالتورق وفق هذا المؤشر قمنا بحساب قيم المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول التي حققتها والتي نمثلها من خلال المنحنى التالي: المنحنى البياني رقم (01): نسب المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول التي حققتها المصارف الإسلامية الماليزية التي لا تتعامل بالتورق



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية للمصارف المعنية.

ملاحظات حول المنحنى السابق:

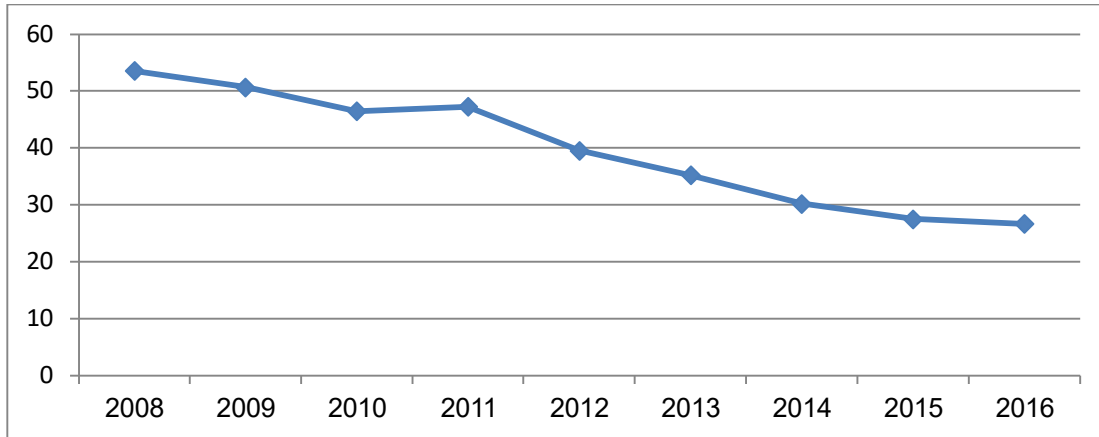
تقييم أثر تعامل المصارف الإسلامية المالية بالتورق على سيولتها، اعتمادا على مؤشرات السيولة

نلاحظ أن نسب المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق متقاربة وجيدة، إذ أنها وقعت جميعا ضمن مجال النسبة المعيارية (20-30 بالمائة)، حيث تراوحت ما بين 20.43 و27.75 بالمائة باستثناء النسبة المسجلة سنة 2016م والمقدرة بـ 15.72 بالمائة.

4.1.3 تحليل النتائج التي حققتها المصارف التي تتعامل بالتورق وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول:

لتحليل النتائج التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق وفق هذا المؤشر قمنا بحساب قيم المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول التي حققتها والتي تمثلها من خلال المنحنى التالي ثم نعلق عليه:

المنحنى البياني رقم (02): نسب المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول للمصارف التي تتعامل بالتورق.



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية للمصارف المعنية.

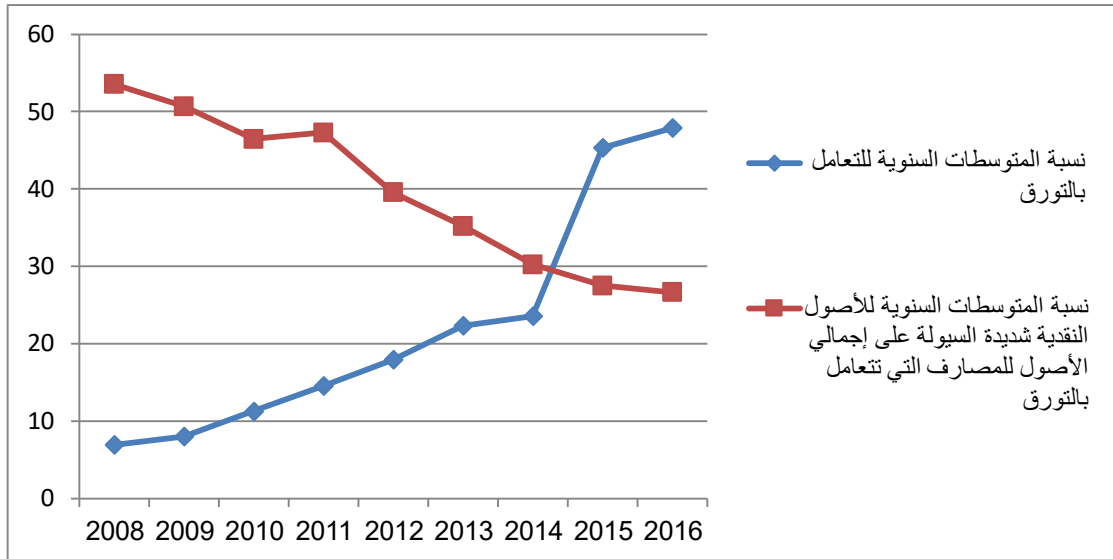
ملاحظات حول المنحنى السابق:

ما يمكن ملاحظته أن نسب المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول للمصارف التي تتعامل بالتورق كانت مرتفعة في السنوات الأولى، وأكبر بكثير من النسبة المعيارية، مما يوحي بأن هذه المصارف كانت تعاني من مشكلة فائض سيولة، حيث سجلت سنة 2008م متوسط قدره 53.58 بالمائة لتتخفص بعدها بشكل مستمر طيلة فترة الدراسة كما هو مبين في الجدول أعلاه، ولتسجل في السنتين الأخيرتين 2015-2016م متوسطين قدرهما 27.50 و26.67 بالمائة وهما كما نلاحظ ضمن مجال النسبة المعيارية، أي أن حدة مشكلة فائض السيولة لدى هذه المصارف كانت تتخفص باستمرار لئتم تجاوزها تماما سنة 2015م.

5.1.3 أثر التعامل بالتورق من قبل المصارف الإسلامية المالية على نتائج مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول لديها:

نحاول من خلال هذا العنصر التعرف على أثر التعامل بالتورق من قبل المصارف الإسلامية المالية التسعة، على نتائج مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول لديها، من خلال تحليلنا للمعطيات التي قمنا بتجميعها من التقارير السنوية للمصارف المعنية والتي نوردتها ممثلة في المنحنى التالي:

المنحنى البياني رقم (03): نسب المتوسطات السنوية (للتعامل بالتورق وللأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول) للمصارف التي تتعامل بالتورق



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية للمصارف المعنية.

ملاحظات حول المنحنيات البيانية السابقة:

نلاحظ أنه عندما ارتفعت نسب التعامل بالتورق من قبل المصارف الإسلامية الماليزية من 6.94 بالمائة سنة 2008م إلى 47.92 بالمائة سنة 2016م، صاحب ذلك انخفاض مستمر في نسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول من 53.85 بالمائة إلى 26.67 بالمائة، أي باتجاه النسبة المعيارية، وبالتالي هناك تحسن في وضعية السيولة لدى هذه المصارف وزيادة أهمية الأصول النقدية شديدة السيولة لديها.

2.3 مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع.

سنعمل الآن على تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع، للمصارف الإسلامية الماليزية التي تتعامل بالتورق والتي لا تتعامل بالتورق، لفترة الدراسة الممتدة ما بين 2008م-2016م.

1.2.3 التعريف بالمؤشر وكيفية حسابه:

إن مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع يستخدم للحكم على مدى توفر سيولة كافية لدى المصارف، كما نعرف من خلاله مدى قدرة الأصول النقدية شديدة السيولة على تغطية الودائع، أو مدى مساهمة الودائع في توفير نقد للمصارف، حيث يمكن استخدام النقد المتأتي من الودائع كمصدر رئيسي لمنح الائتمان (إبراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاكر النعيمي، 2010، صفحة 14).

ويعبر كذلك على قدرة الأصول النقدية شديدة السيولة لدى المصرف على الوفاء بالتزاماته، حيث كلما زادت نسب الأصول النقدية شديدة السيولة دل ذلك على مزيد من القدرة على الوفاء بالتزامات المالية في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلبيا على عوائد المصرف، للسيولة المجمدة أو غير الموظفة (بلال نوري سعيد الكوري، 2014، صفحة 8).

إن النسبة المعيارية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع في أدبيات الفكر المالي، تتراوح ما بين 30-45 بالمائة.

2.2.3 مدخل لبداية التحليل:

لقد توصلنا إلى أن المعدل المعياري المحسوب لنسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية الماليزية الستة عشر مجتمعة، في الفترة الممتدة ما بين 2008-2016م قد بلغ 37.46 بالمائة.

وبالنسبة للمعدل العام للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع، للمصارف الإسلامية الماليزية التسعة التي تتعامل بالتورق خلال فترة الدراسة فقد بلغ 45.82 بالمائة، بينما المعدل العام لهذا المؤشر للمصارف الإسلامية الماليزية السبعة التي لم تتعامل به خلال نفس الفترة فقد بلغ 28.99 بالمائة.

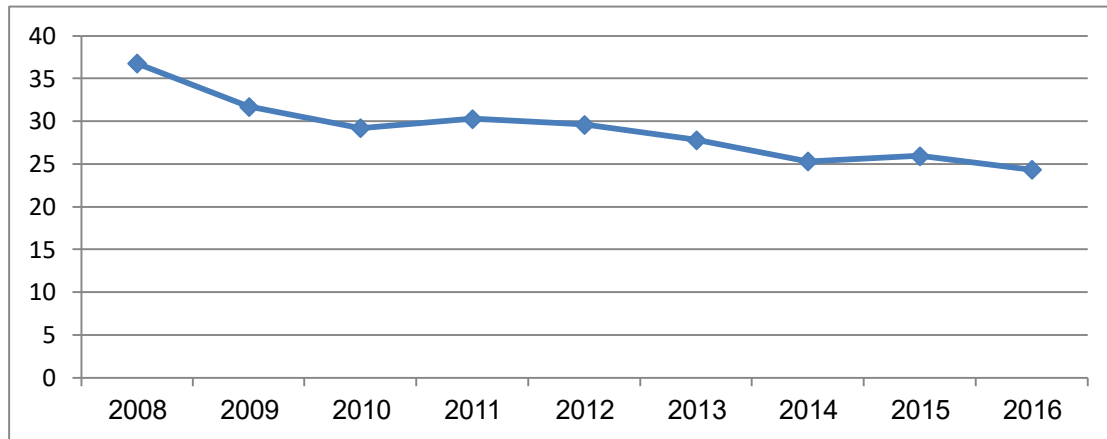
فالملاحظة الأولى هي أن المعدل العام للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع الذي حققته المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق كان أقل من النسبة المعيارية بقليل أو بحوالي 1.01 بالمائة، وبالتالي يمكن اعتبار هذا المعدل مقبول بالنسبة لوضعية السيولة في هذه المصارف، ولكنه لا يعطيها أريحية تامة في تغطية أموال المودعين، حيث لو ارتفع هذا المعدل قليلا لكان أفضل، لأن هذه المصارف وبهذا المعدل ليست بعيدة عن خطر عجز السيولة.

أما المعدل العام للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع الذي حققته المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق كان أكبر من النسبة المعيارية بقليل بحوالي 0.82 بالمائة، وبالتالي يمكن اعتبار هذا المعدل مقبول بالنسبة لوضعية السيولة في هذه المصارف ويعطيها أريحية تامة في تغطية أموال المودعين، ولكن هذا المعدل قريب من خطر فائض السيولة حيث لو انخفض قليلا لكان أفضل لهذه المصارف.

3.2.3 تحليل النتائج التي حققتها المصارف التي لا تتعامل بالتورق وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع:

لتحليل النتائج التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق وفق هذا المؤشر قمنا بحساب قيم المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع التي حققتها والتي تمثلها من خلال المنحنى التالي ثم نعلق عليه:

المنحنى البياني رقم (04): نسب المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق.



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية للمصارف المعنية.

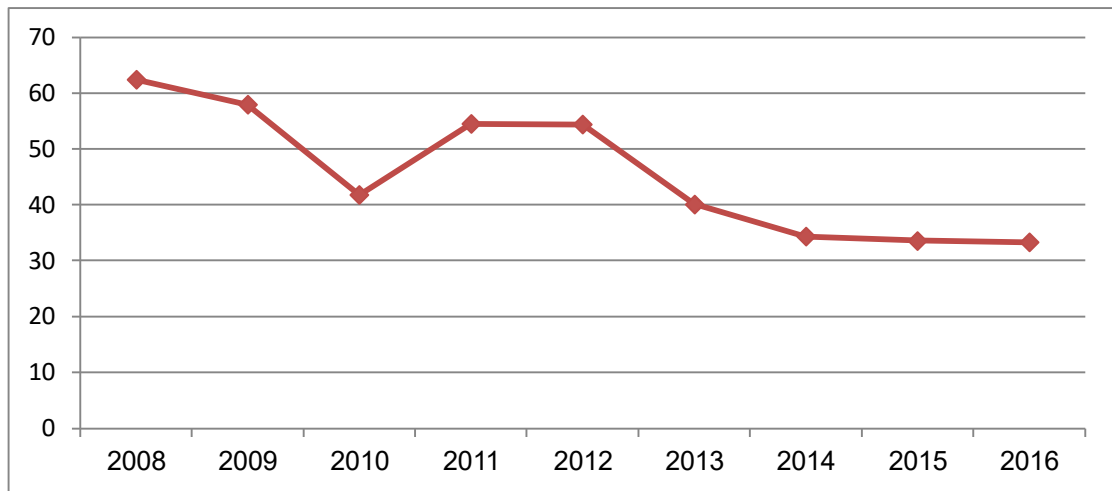
ملاحظات حول المنحنى البياني السابق:

نلاحظ أن متوسطات نسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق، كانت متقاربة وسيئة لوقوعها خارج مجال النسبة المعيارية (30-45 بالمائة)، باستثناء ثلاث نسب منها سجلت سنوات 2008-2009-2011م، وقدرت بـ 36.78، 31.69 ثم 30.27 بالمائة على التوالي، لنلاحظ بعدها انخفاض مستمر في متوسطات النسب باتجاه أضعف وأساء نسبة، والتي سجلت سنة 2016م وقدرت بـ 24.37 بالمائة.

4.2.3 تحليل النتائج التي حققتها المصارف التي تتعامل بالتورق وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع:

لتحليل النتائج التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق وفق هذا المؤشر قمنا بحساب قيم المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع التي حققتها هذه المصارف والتي تمثلها من خلال المنحنى التالي مع التعليق عليه:

المنحنى البياني رقم (05): نسب المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق.



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية للمصارف المعنية.

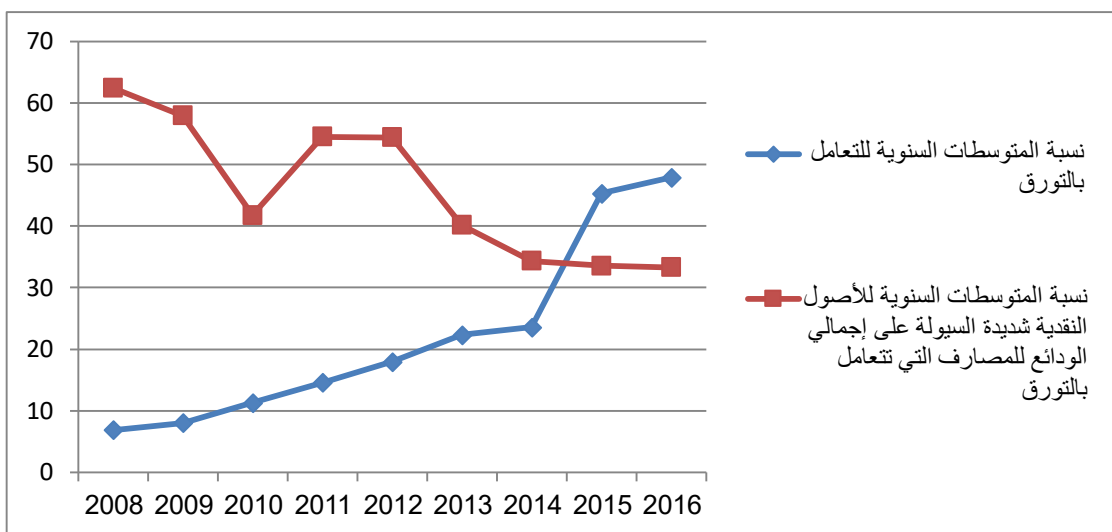
ملاحظات حول المنحنى البياني السابق:

إن الذي لاحظناه من خلال المنحنى البياني أعلاه، أن نسب المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع للمصارف التي تتعامل بالتورق مرتفعة في السنوات الأولى 2008-2012م وأكبر من النسبة المعيارية، حيث تراوحت ما بين 54.41 و 62.43 بالمائة، وبالتالي هذه المصارف كانت تعاني من مشكلة فائض سيولة، لتتخفف بعدها بشكل مستمر وتسجل نسب جيدة ضمن مجال النسبة المعيارية في سنوات 2013-2016م، حيث تراوحت ما بين 40.13 و 33.30 بالمائة كما هو مبين في الجدول السابق، وبالتالي تم تجاوز مشكلة فائض السيولة في السنوات الأخيرة لدى المصارف التي تتعامل بالتورق.

5.2.3 أثر التعامل بالتورق من قبل المصارف الإسلامية المالية على نتائج مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع لديها:

نحاول من خلال هذا العنصر التعرف على أثر التعامل بالتورق من قبل المصارف الإسلامية المالية التسعة، على نتائج مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع لديها، من خلال تحليلنا للمعطيات التي قمنا بتجميعها من التقارير السنوية للمصارف المعنية والتي نوردتها ممثلة في المنحنى التالي:

المنحنى البياني رقم (06): نسب المتوسطات السنوية لـ (التعامل بالتورق والأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع).



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية للمصارف المعنية.

التعليق على المعطيات السابقة:

إن تعامل المصارف الإسلامية المالية بالتورق يظهر لنا أنه أثر إيجابياً على نتائج مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع، حيث أنه كلما ارتفعت نسب التعامل بالتورق من قبل هذه المصارف من 6.94 بالمائة سنة 2008م إلى 47.92 بالمائة سنة 2016م، صاحب ذلك انخفاض في نسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع من 62.43 بالمائة سنة 2008م إلى 33.30 بالمائة سنة 2016م، أي الاتجاه نحو النسبة المعيارية كما يوضح ذلك الجدول والمنحنى البياني المواليين، وبالتالي تحسن في وضعية السيولة لدى هذه المصارف وزيادة قدرة الأصول النقدية شديدة السيولة لديها على تغطية الودائع.

3.3 مؤشر السيولة العامة.

سنعمل الآن على تحليل النتائج المتوصل إليها لمؤشر السيولة العامة للمصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق والتي لا تتعامل به، لفترة الدراسة الممتدة ما بين 2008م-2016م.

1.3.3 التعريف بالمؤشر وكيفية حسابه:

بداية في الفكر المالي تعبر السيولة العامة عن قدرة المصرف على استرجاع القروض الممنوحة للعملاء وفق تواريخ استحقاقها ودون خسارة في قيمتها، حيث يسمح ذلك بمنح قروض جديدة (سليمان ناصر، 2004، صفحة 3). وتعتبر نسبة السيولة العامة كذلك عن عدد مرات قابلية الأرصدة النقدية شديدة السيولة على تغطية إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى (فهبي مصطفى الشيخ، 2008، صفحة 39). وقد تم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأرصدة لدى المصرف المركزي + النقد في الصندوق + مجموعة الأصول النقدية شديدة السيولة / إجمالي الودائع + التزامات أخرى.

مع تعديل في الصيغة السابقة تمثل في حساب قيم الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة إضافة إلى قيم الأوراق المالية المتاحة للبيع فقط، من مجموع قيم الأصول النقدية شديدة السيولة، والتي تشمل هذه الأوراق بالإضافة لأصول أخرى، وهذا فيما يخص البسط.

أما فيما يخص المقام فقمنا بحساب ودائع العملاء والمصارف ومختلف المؤسسات المالية ولم نحسب كل الالتزامات الأخرى، حيث تم الاكتفاء بالأرصدة المستحقة للمصارف والمبالغ المقرضة من المصرف المركزي. وهذا التعديل رأينا ضرورة القيام به، وذلك لتوحيد طريقة حساب نسبة السيولة العامة لدى جميع المصارف الإسلامية المالية، خلال فترة الدراسة.

والنسبة المعيارية للسيولة العامة في أدبيات الفكر المالي أو كما يرى الخبراء يجب أن لا تقل عن 30 بالمائة (سليمان ناصر، 2004، صفحة 4)..

2.3.3 مدخل لبداية التحليل:

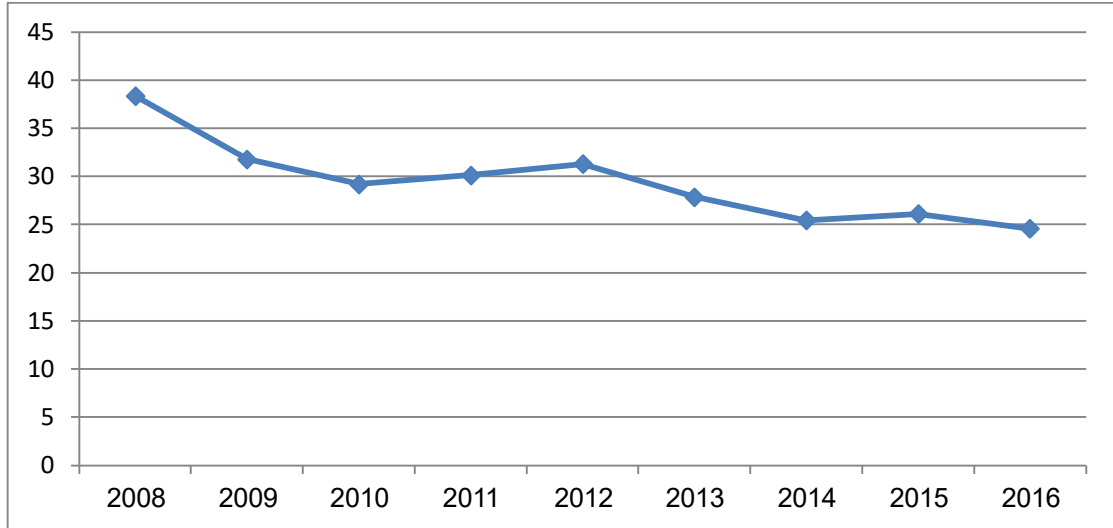
إن المعدل المعياري المحسوب والمتوصل إليه لنسب السيولة العامة للمصارف الإسلامية المالية الستة عشر مجتمعة، في الفترة الممتدة ما بين 2008-2016م، قد بلغ 36.88 بالمائة.

أما المعدل العام للسيولة العامة للمصارف الإسلامية المالية التسعة التي تتعامل بالتورق خلال فترة الدراسة 2008-2016م فقد بلغ 44.90 بالمائة، والمعدل العام لهذا المؤشر للمصارف الإسلامية المالية السبعة التي لا تتعامل بالتورق خلال فترة الدراسة بلغ 28.86 بالمائة.

فالملاحظ أن المعدل العام للسيولة العامة الذي حققته المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق كان أقل من النسبة المعيارية والمعدل المعياري (متوسط الصناعة)، وأقل كذلك من المعدل العام للسيولة العامة الذي حققته المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق، وبالتالي المصارف التي لا تتعامل بالتورق أكثر عرضة لمخاطر السيولة وفق هذا المؤشر، على اعتبار أن المعدل الذي حققته المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق كان ضمن مجال النسب المعيارية (أن لا تقل عن 30 بالمائة).

3.3.3 تحليل النتائج التي حققتها المصارف التي لا تتعامل بالتورق وفق مؤشر السيولة العامة:

لتحليل النتائج التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق وفق هذا المؤشر قمنا بحساب قيم المتوسطات السنوية للسيولة العامة التي حققتها والتي تمثلها من خلال المنحنى التالي ثم نعلق عليه:
المنحنى البياني رقم (07): نسب المتوسطات السنوية للسيولة العامة التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق.



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية للمصارف المعنية.

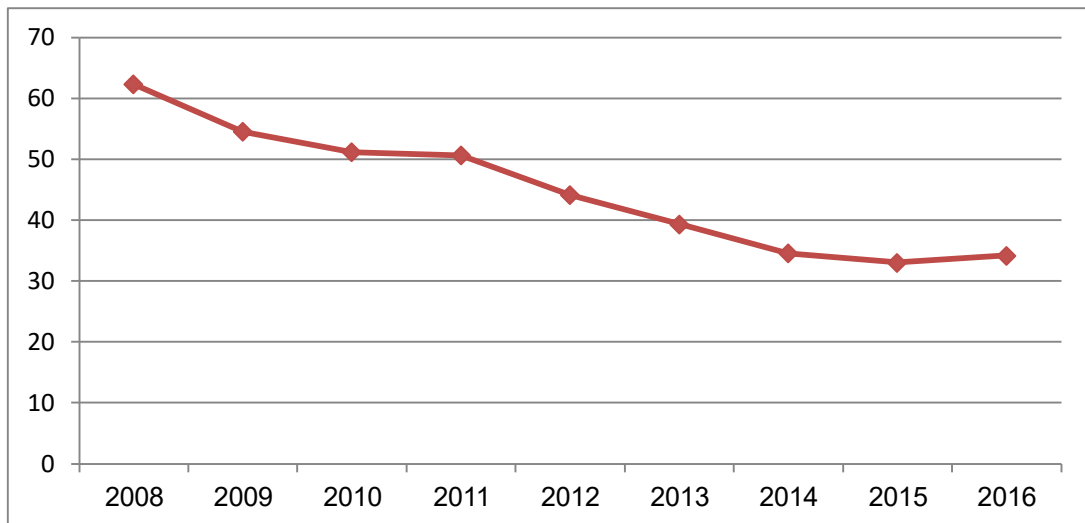
ملاحظات حول المعطيات الواردة في المنحنى البياني السابق:

من خلال جدول نسب المتوسطات السنوية للسيولة العامة التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق، نلاحظ أن نسب هذه المتوسطات كانت ضمن مجال النسبة المعيارية خلال أربع سنوات، 2008-2009م و2011-2012م وفي حدود 30 بالمائة أو أكثر بقليل، وأقل من النسبة في بقية السنوات، كما أن التوجه العام لنسب هذه المتوسطات هو الانخفاض بشكل مستمر من 38.33 بالمائة سنة 2008م إلى 24.61 بالمائة سنة 2016م.

وبالتالي المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق عرضة لخطر السيولة وفق هذا المؤشر، لتوجه نسب متوسطات السيولة العامة لديها نحو مزيد من الانخفاض دون النسبة المعيارية.

4.3.3 تحليل النتائج التي حققتها المصارف التي تتعامل بالتورق وفق مؤشر السيولة العامة:

لتحليل النتائج التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق وفق هذا المؤشر قمنا بحساب قيم المتوسطات السنوية للسيولة العامة التي حققتها والتي تمثلها من خلال المنحنى التالي ثم نعلق عليه:
المنحنى البياني رقم (08): نسب المتوسطات السنوية للسيولة العامة التي حققتها المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق.



تقييم أثر تعامل المصارف الإسلامية المالية بالتورق على سيولتها، اعتمادا على مؤشرات السيولة

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية للمصارف المعنية.

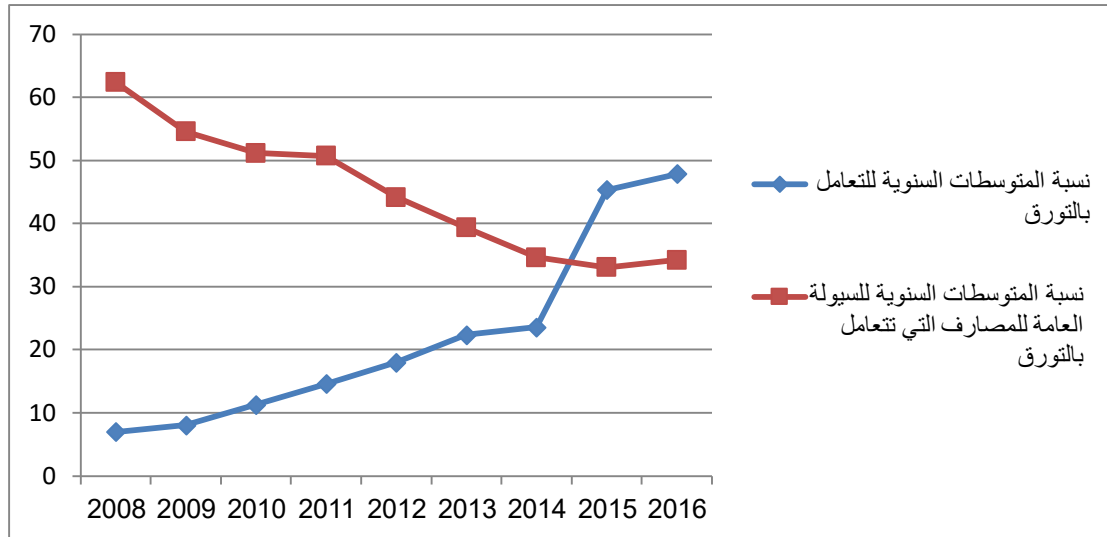
ملاحظات حول المنحنى البياني السابق:

نلاحظ أن جميع نسب المتوسطات السنوية للسيولة العامة للمصارف التي تتعامل بالتورق كانت ضمن مجال النسبة المعيارية (أكبر من 30 بالمائة)، طيلة فترة الدراسة 2008-2016م ودون استثناءات، حيث تراوحت ما بين 62.39 و33.07 بالمائة. وبالتالي المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق ليست معرضة لخطر السيولة وفق مؤشر السيولة العامة، كما لاحظنا أن الاتجاه العام لنسب هذه المتوسطات هو الانخفاض بشكل مستمر، من 62.39 سنة 2008م إلى 34.20 بالمائة سنة 2016م، أي أن هذه المصارف تتجه لمزيد من التوسع في توظيف السيولة، وذلك من خلال التقليل من الاحتفاظ بالأصول النقدية شديدة السيولة في مقابل زيادة حجم الودائع، والاستمرار في هذا النهج قد يجعل هذه المصارف مستقبلا عرضة لمخاطر السيولة وفق مؤشر السيولة العامة دائما.

5.3.3 أثر التعامل بالتورق من قبل المصارف مجتمعة على نتائج مؤشر السيولة العامة لديها:

نحاول من خلال هذا العنصر التعرف على أثر التعامل بالتورق من قبل المصارف الإسلامية المالية التسعة، على نتائج مؤشر السيولة العامة لديها، من خلال تحليلنا للمعطيات التي قمنا بتجميعها من التقارير السنوية للمصارف المعنية والتي نوردتها ممثلة في المنحنى التالي:

المنحنى البياني رقم (09): نسب المتوسطات السنوية ل(التعامل بالتورق والسيولة العامة).



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجمعة من التقارير السنوية للمصارف المعنية.

التعليق على المعطيات السابقة:

من خلال المعطيات التي أوردناها سابقا ومن خلال الجدول الموالي نرى أن التعامل بالتورق لم يؤثر سلبيا على نتائج مؤشر السيولة العامة طيلة فترة الدراسة، حيث أنه كلما ارتفعت نسب التعامل بالتورق من قبل هذه المصارف من 6.94 إلى 47.92 بالمائة، صاحب ذلك انخفاض مستمر في نسب السيولة العامة من 62.39 إلى 33.07 بالمائة، وهذا الانخفاض المستمر في نسب السيولة العامة لا يعتبر سلبيا ما دام ضمن مجال النسبة المعيارية، ويمكن وضعه في خانة الأثر الإيجابي فهو يعبر عن مزيد من توظيف السيولة الفائضة وتحقيق عوائد إضافية للمصارف، حيث أننا لم نسجل أي نسبة أقل من 30 بالمائة.

4. اختبار الفرضيات:

1.4 اختبار الفرضية الأولى:

نص الفرضية: إن وضعية السيولة لدى المصارف الإسلامية التي تتعامل بالتورق أفضل من وضعية السيولة لدى المصارف التي لا تتعامل به وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول؛
أولا:

إن المصارف التي لا تتعامل بالتورق مجتمعة تتمتع بوضعية سيولة أفضل من وضعية السيولة لدى المصارف التي تتعامل بالتورق مجتمعة، وإن أهمية الأصول النقدية شديدة السيولة لدى المصارف التي لا تتعامل بالتورق مجتمعة أكبر، ومع ذلك فإن تعامل المصارف الإسلامية الماليزية بالتورق كان له أثر إيجابي على نسب مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول، حيث كلما ارتفعت نسب التعامل بالتورق من قبل هذه المصارف صاحب ذلك انخفاض في نسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول باتجاه النسبة المعيارية، وبالتالي تحسن في وضعية السيولة لدى هذه المصارف وزيادة أهمية الأصول النقدية شديدة السيولة لديها.

ثانياً:

عندما ارتفعت نسب التعامل بالتورق من قبل المصارف الإسلامية الماليزية من 6.94 سنة 2008م إلى 47.92 بالمائة سنة 2016م، صاحب ذلك انخفاض مستمر في نسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول من 53.85 إلى 26.67 بالمائة وباتجاه النسبة المعيارية، وفي نفس الوقت انخفضت نسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول لدى المصارف التي لا تتعامل بالتورق من 25.09 بالمائة سنة 2008م إلى 15.72 بالمائة سنة 2016م، أي أن جميع المصارف الإسلامية الماليزية سواء التي تعاملت بالتورق أو التي لم تتعامل به عملت على تخفيض نسب احتفاظها بالسيولة وزيادة نسب توظيفها طيلة فترة الدراسة، وبالتالي لا يمكن أن نرجع سبب انخفاض نسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول لدى المصارف التي تتعامل بالتورق إلى تعاملها بهذه الأداة بالكامل، وإنما هناك عامل آخر أو عوامل أخرى ساهمت في ذلك.

وبالتالي تم قبول الفرضية الأولى بشكل جزئي فقط.

2.4 اختبار الفرضية الثانية:

نص الفرضية: إن وضعية السيولة لدى المصارف الإسلامية التي تتعامل بالتورق أفضل من وضعية السيولة لدى المصارف التي لا تتعامل به وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع؛

أولاً:

رغم أن المصارف الإسلامية الماليزية التي لا تتعامل بالتورق حققت معدل عام أقل من النسبة المعيارية بقليل أو بحوالي 1.01 بالمائة فقط، إلا أننا نرى أن وضعية سيولتها غير مريحة وبالتالي هي غير قادرة على تغطية أموال المودعين بشكل جيد ومعرضة لخطر عجز السيولة وهذا راجع لتوجهها الخاطئ، حيث أننا سجلنا ثلاث نسب لمتوسطات الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع ضمن مجال النسبة المعيارية وذلك في السنوات الأولى، لنلاحظ بعدها انخفاض مستمر في نسب المتوسطات ووقوعها جميعاً خارج مجال النسبة المعيارية (30-45 بالمائة) خلال سنوات 2012 - 2016م، وبعبارة أخرى نقول أن المصارف الإسلامية الماليزية التي لا تتعامل بالتورق كانت وضعية السيولة لديها جيدة في السنوات الأولى، لكن الانخفاض المستمر لهذه النسبة جعلها خارج النسبة المعيارية، وجعل هذه المصارف عرضة لخطر عجز السيولة.

أما المصارف الإسلامية الماليزية التي تتعامل بالتورق فإن لها وضعية سيولة مريحة وقادرة على تغطية أموال المودعين بشكل جيد وغير معرضة لخطر عجز السيولة، فرغم أنها حققت معدل عام أكبر من النسبة المعيارية وبحوالي 0.82 بالمائة بشكل ربما يوحي بوجود فائض سيولة، ولكن مع ذلك توجهها كان صحيحاً، حيث أن نسب المتوسطات السنوية للأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع لهذه المصارف، كانت في السنوات الأولى 2008-2012م أكبر من النسبة المعيارية حيث تراوحت ما بين 54.41 و62.43 بالمائة، لتتخفض بعدها بشكل مستمر وتسجل نسب جيدة ضمن مجال النسبة المعيارية في سنوات 2013-2016م تراوحت ما بين 40.13 و33.30 بالمائة، وبالتالي تم تجاوز مشكلة فائض السيولة في السنوات الأخيرة لدى المصارف التي تتعامل بالتورق، ومنه فإن تعامل المصارف الإسلامية الماليزية بالتورق أثر إيجابياً على نتائج مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع، لدى هذه المصارف.

ثانياً:

كلما ارتفعت نسب التعامل بالتورق من قبل المصارف الإسلامية المالية من 6.94 بالمائة سنة 2008م إلى 47.92 بالمائة سنة 2016م، صاحب ذلك انخفاض في نسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع، من 62.43 بالمائة سنة 2008م إلى 33.30 بالمائة سنة 2016م والاتجاه نحو النسبة المعيارية، ويظهر أن هناك أثر إيجابي للتعامل بالتورق على نتائج هذا المؤشر، ولكن المصارف التي لم تتعامل بالتورق هي الأخرى سجلت انخفاضا مستمر في نسب الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع، من 36,78 بالمائة سنة 2008م إلى 24.37 بالمائة سنة 2016م، وهذا يجعلنا نتساءل عن المتغير المؤثر على نتائج هذا المؤشر لدى المصارف الإسلامية المالية مجتمعة، أو بعبارة أخرى ما هو سبب انخفاض نسب الاحتفاظ بالسيولة لدى المصارف التي تعاملت بالتورق أو التي لا تتعامل به على حد سواء، ويجعل كلامنا عن الأثر الإيجابي للتعامل بالتورق على نتائج هذا المؤشر كلام غير دقيق.

وبالتالي تم قبول الفرضية الثانية بشكل جزئي فقط.

3.4 اختبار الفرضية الثالثة:

نص الفرضية إن وضعية السيولة لدى المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق أفضل من وضعية السيولة لدى المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق وفق ومؤشر السيولة العامة.

أولا:

إن المصارف التي لا تتعامل بالتورق مجتمعة أكثر عرضة لمخاطر السيولة وفق مؤشر السيولة العامة، حيث أن المعدل العام الذي حققته هذه المصارف وفق هذا المؤشر كان أقل من النسبة المعيارية وأقل من المعدل المعياري (متوسط الصناعة)، وأقل كذلك من المعدل العام للسيولة العامة الذي حققته المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق، هذه الأخيرة كان المعدل العام للسيولة العامة الذي حققته ضمن مجال النسبة المعيارية، وبالنظر للمتوسطات السنوية لنسب السيولة العامة للمصارف التي لا تتعامل بالتورق فإنها سجلت أربع متوسطات جيدة ضمن مجال النسب المعيارية في السنوات الأولى، أما بقية المتوسطات فقد كانت أقل من النسبة المعيارية وهي في انخفاض مستمر، أما المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق فرغم أن نسب متوسطات السيولة العامة لديها في انخفاض مستمر أيضا، أي تتجه لمزيد من توظيف السيولة والتقليل من الاحتفاظ بها، إلا أن هذه المتوسطات كانت ضمن مجال النسبة المعيارية طيلة فترة الدراسة، وبالتالي المصارف الإسلامية المالية التي لا تتعامل بالتورق أكثر عرضة لمخاطر السيولة وفق هذا المؤشر.

ثانيا:

كلما ارتفعت نسب التعامل بالتورق من قبل المصارف الإسلامية المالية من 6.94 سنة 2008م إلى 47.92 بالمائة سنة 2016م، صاحب ذلك انخفاض مستمر في نسب السيولة العامة من 62.39 إلى 33.07 بالمائة، وهذا الانخفاض المستمر في نسب السيولة أبقى على نسب السيولة العامة ضمن مجال النسبة المعيارية، وبالتالي للتعامل بالتورق أثر إيجابي هنا، ومع ذلك إن استمرت نسب السيولة العامة في الانخفاض موازاة مع زيادة نسب التعامل بالتورق باستمرار أيضا، فإن ذلك ولا شك سيجعل نسب السيولة العامة أقل من النسبة المعيارية، وبالتالي يتوقع أن يكون للتوسع في التعامل بالتورق أثر سلبي على نسب السيولة العامة مستقبلا لدى هذه المصارف، لكن المشكلة أن المصارف التي لم تتعامل بالتورق هي أيضا سجلت انخفاض في نسب السيولة العامة لديها من 33,38 بالمائة سنة 2008م إلى 24.61 بالمائة سنة 2016م، وبالتالي العامل المؤثر في انخفاض نسب السيولة العاملة ليس هو التورق وحده.

وبالتالي تم قبول الفرضية الثالثة بشكل جزئي فقط.

5. الخاتمة: (الإجابة على الإشكالية المطروحة)

رغم أن بدايات التجربة المالية مع الصيرفة الإسلامية تعود لسنة 1983م إلا أن المصارف الإسلامية المالية لم تبدأ العمل بالتورق إلا خلال سنتي 2007-2008م، وأخذت أعداد هذه المصارف تتزايد ونسب تعاملها به ترتفع بعد إنشاء ماليزيا لسوق السلع المالية المختصة في التعامل بالتورق سنة 2009م، حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية المالية التي تتعامل بالتورق

سنة 2016م تسعة مصارف من أصل ستة عشر مصرفاً إسلامياً ماليزياً، ومن خلال منتجات متعددة أهمها وأكثرها تداولاً زيت النخيل، وإن من أهداف تعاملها بالتورق هو المساعدة في إدارة سيولتها.

وعند قيامنا بتقييم أثر تعامل المصارف الإسلامية الماليزية بالتورق على سيولتها بالاعتماد على مؤشرات السيولة، توصلنا إلى أن المصارف الإسلامية الماليزية التي تتعامل بالتورق حققت مستويات سيولة جيدة وأفضل من مستويات سيولة المصارف التي لا تتعامل بالتورق استناداً لنتائج مؤشري السيولة العامة ومؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع، وعلى العكس من ذلك تماماً لاحظنا أن المصارف التي لا تتعامل بالتورق تتمتع بوضعية سيولة أفضل من وضعية سيولة المصارف التي تتعامل به وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول.

ومع ذلك فإن التعامل بالتورق أثّر إيجابياً على نتائج جميع مؤشرات السيولة المختارة للدراسة لدى المصارف التي تعاملت به، ولكنه لم يكن المتغير الأكثر تأثيراً فهناك متغير آخر جعل نتائج مؤشرات السيولة للمصارف الإسلامية الماليزية الستة عشر تتجه اتجاه واحد، ففي الوقت الذي تنخفض فيه نتائج مؤشر معين فإنها تنخفض لدى جميع المصارف سواء التي تعاملت بالتورق أو التي لم تتعامل به، والفرق يكمن فقط في تفسير هذا الانخفاض أو الارتفاع هل هو إيجابي أو سلبي.

6. النتائج:

- ✓ بصفة عامة فإن المصارف الإسلامية الماليزية التي لا تتعامل بالتورق تتمتع بوضعية سيولة أفضل من وضعية سيولة المصارف التي تتعامل به وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول؛
- ✓ إن تعامل مجموعة المصارف الإسلامية الماليزية بالتورق كان له أثر إيجابي نسبي على سيولتها وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الأصول؛
- ✓ بصفة عامة فإن المصارف التي تتعامل بالتورق تتمتع بوضعية وضعية سيولة مريحة مقارنة بغيرها وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع؛
- ✓ هناك أثر إيجابي ظاهري فقط للتعامل بالتورق لدى المصارف الإسلامية الماليزية وفق مؤشر الأصول النقدية شديدة السيولة على إجمالي الودائع؛
- ✓ المصارف التي لا تتعامل بالتورق أكثر عرضة لمخاطر السيولة وفق مؤشر السيولة العامة؛
- ✓ بصفة عامة أثّر التعامل بالتورق بشكل إيجابي على سيولة المصارف الإسلامية الماليزية غير أن استمرار التوسع في التعامل به قد يؤدي إلى آثار سلبية؛
- ✓ هناك انخفاض في نسب السيولة لدى جميع المصارف الإسلامية الماليزية التي تتعامل بالتورق أو التي لا تتعامل به وهذا يؤكد بأن التورق ليس هو المتغير الوحيد المؤثر على سيولة هذه المصارف.

المراجع:

1. إبتسام ساعد ورايح خوني. (2017). تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا -تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة-2001 : 2008م. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 2 ,
2. إبراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاكر النعيمي. (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي مجلة الإدارة والاقتصاد. 14 ,
3. القرآن الكريم. (s.d.). سورة الكهف.
4. أو صيف لخضر وفرحاتي لويظة. (2021). التورق المصرفي المنظم في إطار المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. 2 ,
5. بلال نوري سعيد الكوري. (2014). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة -دراسة مقارنة ما بين مصرفي الراضين والرشد. المجلة العراقية للعلوم الإدارية. 8 ,

تقييم أثر تعامل المصارف الإسلامية المالية بالتورق على سيولتها، اعتمادا على مؤشرات السيولة

6. بن تومي بدرة وبوزيد شفيقة (2004). ماي (5-6) تطبيقات التورق المصرفي في المصارف الإسلامية - مصرف إسلام ماليزيا نموذجا. -المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية. 3. p ,
7. بن حناشي زليخة وشطبي محمد مريم (2015). التجربة الماليزية نموذجا للصيرفة الإسلامية. الملتقى الوطني حول المصارف الإسلامية الواقع والآفاق. 5. p ,
8. بن عامر زين الدين وبعبدلي أحلام (2017). التورق المصرفي بين الموافقة الشرعية والكفاءة في إدارة سيولة المصارف الإسلامية مجلة إسرا. 105-106 ,
9. بن عوالي محمد الشريف وعزمان محمد نور (2015). تطبيقات التورق في سوق السلع الماليزية -دراسة نظرية تطبيقية. مجلة التجديد. 14-15 ,
10. جامع الكتب الإسلامية (5. 2 (2026, .
(<https://ketabonline.com/ar/books/92554/read?part=1&page=6&index=3336097>)
11. حمود بن عوض السهلي الحربي (2012). كيف صار التورق المصرفي جسرا ومعبرا للحيل الربوية -دراسة نقدية. مؤتمر جامعة عجلون الوطنية. 12-13. pp ,
12. رجاء رشيد عبد الستار (2012). تقييم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس المخاطر المصرفية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. 12 ,
13. سامي ابن إبراهيم سويلم (2009). منتجات التورق المصرفي منظمة المؤتمر الإسلامي الدورة. 31. p. 19 ,
14. سامي بن إبراهيم سويلم (2003). التورق والتورق المنظم دراسة تأصيلية. المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي , p. 8.
15. سعيد بوهراوة وأكرم لال الدين (2015). جويلية (29-30) إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الواقع والآفاق. المؤتمر الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية حول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. 10. p ,
16. سليمان ناصر (2004). جانفي (25-26) مشكلة فائض السيولة لدى المصارف الإسلامية والحلول المقترحة لها. الملتقى الدولي حول الادخار المصرفي والتنمية في البلدان الإسلامية. 3. p ,
17. عبد العالي احميداني (2024). التورق المصرفي المنظم دراسة فقهية مقاصدية. إقتصادنا الإسلامي. 4 ,
18. عبد الله بن عبد العزيز المعجل (2015). لمحات عن التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 36 ,
19. عثمان ظهير وسعد السهمي (2025). نوفمبر (29) لسوق المالية الإسلامية في الماليزية التجربة والنجاح . Récupéré sur <http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=647>، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي .
20. فهمي مصطفى الشيخ (2008). التحليل المالي-السيولة. <https://smefinancial.files.wordpress.com/2009/05/financial-analysis1.pdf>.
21. محمد عثمان شبيب (2009). التورق الفقهي وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي. منظمة المؤتمر الإسلامي في دورتها. 3-4. pp. 19 ,
22. منظور ا. (s.d.). لسان العرب. 10. p .
23. منظور ا. & , إن منظور ا. (s.d.).
24. يمينه بلحية وبن حدو أمينة (2022). تجارب عالمية في مجال المالية الإسلامية -ماليزيا نموذجا. مجلة التنويع الاقتصادي. 3 ,